اللزوم وأثرهُ
في توجيه المعنى الكنائي ومجازية الكناية

م.د نعمة حسين مفتاح
الجامعة العراقية /كلية العلوم الإسلامية
neamah.hussein67@gmail.com

الملخص

يســـعى هذا البحث إلى إعادة النظر في حيثيات الكناية، وما اســـتقرَّ في أذهان الباحثين من تصوُّر لها، على وفق ما تبلور عند القدماء، من أنَّ مبنى الكناية يقوم على حقيقة، أريد منها المجاز، فهي عندهم تتوســـط بين الحقيقة والمجاز، فلا هي إلى هذا، ولا إلى ذاك. فهذا التصوُّر على وفق الاستقراء المنهجي هو تصور غير دقيق؛ وذلك إذا مـــا أخذنا بنظر الاعتبار (القصد)، و (إرادة المتكلم) من إطلاق الكناية، وقد وجد البحث أنَّ الوصول إلى فهم مغزى الكناية له علاقة وثيقة بقضية اللزوم، ومنها كان انطلاق البحث، للكشـــف عن معنى اللزوم وأركانه، ومن ثمَّ النظر في ما أُقرَّ من أنَّ الكناية هي انتقال من لازم إلى ملزوم، وأنَّ المجـــاز انتقال من ملزوم إلى لازم، وقد تبينَ أنَّ هـــذا التقرير ليس مطلقاً في كل التعبـــيرات الكنائية، ولا في كل التعبيرات المجازية، وكان من إفرازات

هــذه القراءة الجديدة، الوقوف على عدم دقــة المعنى الكنائي في بعض الأمثلة التي جعلوهــا مقاييس للكناية، وقد اتخذ من عبارة (طويل النجاد)، بوصفها كناية عن الطول، مثالاً لعدم الدقة في فهم مغزى بعض التعبيرات. كما أشــار البحــث إلى أن الانتقال في الكناية يكون من جانبي المتكلم والســامع، وليس ثابتًا، فالانتقال من جانب المتكلم يختلف عن الانتقال من جانب السامع.

الكلمات المفتاحية: اللزوم، اللازم، الملزوم، حقيقة، مجاز.

The Necessity and Its Effect in Guiding the Metaphorical Meaning and the Figurative Nature of the Metonymy

Nima Hussein Miftah

Abstract:

This research seeks to reconsider the merits of metonymy and the perception of it that has settled in the minds of researchers, according to what crystallized among the ancients, that the structure of metonymy is based on a truth, of which I mean metaphor. For them, it mediates between truth and metaphor, so it is not like this. And not to that. This perception, according to systematic extrapolation, is an inaccurate perception. This is if we take into account (the intention) and (the speaker's will) when using the metonymy. The research found that reaching an understanding of the meaning of the metonymy has a close relationship with the issue of immanence, from which the research began, to uncover the meaning of immanence and its elements, and then consider what was approved. That metonymy is a transition from intransitive to intransitive, and that metaphor is a transition from intransitive to

intransitive. It has become clear that this report is not absolute in all metonymic expressions, nor in all metaphorical expressions. One of the outcomes of this new reading was to identify the inaccuracy of the metonymic meaning in Some examples they made as standards for metonymy. The phrase (has a long baldric) , as a metaphor for length, was taken as an example of inaccuracy in understanding the meaning of some expressions. The research also indicated that the transition in metonymy occurs on both sides of the speaker and the hearer, and is not fixed. The transition on the part of the speaker is different from the transition on the part of the hearer.

Keywords: Necessity, Necessary,The required Reality, Metaphor.

المقدمة

لاشــكَّ في أنَّ موضوع الكناية من الموضوعات المهمة والشائكة في علم البيان، وفي البلاغة عموماً. وأنَّها تبدأ من مفهوم عام يشــمل جميــع التعبيرات التي تؤدي معانيَ غير معانيها الظاهرة، وفي تلك الحالة تشمل كل تعبيرات البيان، ثمَّ تدقُّ لتصل إلى المعنى الاصطلاحي، الــذي وضعه علماء البلاغة. وأنَّ منطلقات مبحث الكناية في علم البلاغة، لاســيما في كتب الشروح، والتي كانت تأسيساً للدرس البلاغي إلى يومنها هذا، هو الابتداء ببحث قضية اللزوم والملازمات، وموقع الكناية من اللازم والملــزوم، ومن هنا وجد هذا البحث أنَّ ثمة حيثيــات في موضوع اللزوم لم يُلتفت إليها، وبناء على ذلك أدلى دلوه، ليكــون ما في هذا الدلو إضافة قد تكون جديدة في بحوث البلاغة، والله الموفق.

علاقات اللزوم في اللغة والاصطلاح

يدور معنى الفعل (لزم) في لســان العرب على معنى: عدم المفارقة، والتلازم بين

شيئين (ابن منظور، 2005: 3565)، وهذا قريب مما يسعى إليه البحث في اللزوم هو بمعنى التبعية، وعدم المفارقة (الجوهري، 1987: 5/ 2029). واصطلاحاً: كون الشيء مقتضياً للآخر، فأحدهما يسمى ملزوماً، والآخر لازماً، والنسبة بينهما ملازمة ولزوماً وتلازماً (شرح الكلنبوي، 2016: 38).

وقال الكفوي: «لزم الشيء عن الشيء: نشأ عنه، وحصل منه. واللزوم ذهني وخارجي، فاللزوم الذهني: كون الشيء بحيث يلزم من تصوره في الذهن تصور شيء آخر... واللزوم الخارجي: كون الشيء يلزم من تحقيقه في الخارج تحقق شيء آخر منه، موجود النهار لطلوع الشمس» (الكفوي، 1998).

اللزوم في علم البيان

من المعلوم أنّ السكاكي بنى (علم البيان)، على دلالتي التضمن والالتزام، وهما دلالتان عقليتان، يمكن أن يتم التصرف بهما، وإيرادهما في طرق متعددة، للدلالة على المعنى الواحد، فقال: «وإذا عرفت إنّ إيراد المعنى الواحد على صور مختلفة، لا يتأتى إلا في الدلالات العقلية، وهي الانتقال من معنى إلى معنى، بسبب علاقة بينهما، كلزوم أحدهما الآخر بوجه من الوجوه، ظهر لك أنّ علم البيان مرجعه اعتبار الملازمات بين المعاني» (السكاكي، 2000: 438).

إنَّ ما نفهمه ابتداءً من عبارة السكاكي، إنّ مِلاك المجاز والكناية، هو الانتقال من لازم إلى ملزوم أو بالعكس، وهذا متفق عليه عند البلاغيين، ولكن القضية تتعلق بالتحديد الدقيق لمعنى اللازم ومعنى الملزوم، وهو ما يحاول أن يتناوله هذا البحث، بعد أن يستعرض أسس الانتقال كما وضعها السكاكي.

قال السكاكي: «إذا عرفت أنّ اللزوم، إذا تصوّر بين الشيئين، فأما أن يكون من الجانبين، كالذي بين الأمام والخلف بحكم العقل، أو بين طول القامة وبين طول

النجاد بحكم الاعتقاد، أو من جانب واحد، كالذي بين العلم والحياة بحكم العقل، أو بين الأسد والجرأة بحكم الاعتقاد، ظهر لك أنّ مرجع علم البيان اعتبار هاتين الجهتين: جهة الانتقال من ملزوم إلى لازم. وجهة الانتقال من لازم إلى ملزوم» (السكاكي، 2000: 438). ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أنّ مبنى علم البيان على هاتين الجهتين عند السكاكي هي التي دعت بعض الباحثين إلى القول بأنّه: «عالج البيان بعقلية أصح ما توصف بأنّها عقلية ليست بيانية» (طبانة: 339)، أو أن يقال عن البلاغة في عهده «إذ لم تلبث أن انتكست في بداية القرن السابع الهجري على يد أبي يعقوب السكاكي، صاحب مفتاح العلوم» (زايد، 2015: 100)، فهذه الآراء ربما فيها من الظلم الكبير للسكاكي، ما يستدعي الوقوف عندها، ولكن ليس في هذا البحث الذي بين أيدينا. ولعمري إنّ موضوع اللزوم، الذي جعله السكاكي أساساً في بحث علم البيان، هو من أهم العوامل التي أفرزت هذه التصورات المجحفة.

ولكن ما يعنينا هنا هو أنّ المستخلص من رأي السكاكي أنَّ المجاز والكناية، لا يكونان إلا بالانتقال من لازم إلى ملزوم أو العكس؛ «فإنّ المجاز ينتقل فيه من الملزوم إلى اللازم، كما نقول رعينا غيثاً، والمراد لازمه وهو النبت، وقد سبق أنّ اللزوم لايجب أن يكون عقلياً؛ بل اعتقادياً إما لعرف أو غير عرف، صح البناء عليه. وأما نحو قولك: أمطرت السماء نباتاً، أي غيثاً، من المجازات المنتقل فيها من اللازم إلى الملزوم، فمنخرط في سلك رعينا الغيث، وأنّ الكناية ينتقل فيها من اللازم إلى الملزوم، كما نقول: فلان (طويل النجاد)، والمراد طول القامة، الذي هو ملزوم طول النجاد، فلا يصار إلى جعل النجاد طويلاً أو قصيراً إلا لكون القامة طويلة أو قصيرة، فلا علينا أن نتخذهما أصلين» (السكاكي، 2000: 438).

ولعلَّ أهمَّ ما يُفهم من حديث السكاكي عن اللازم والملزوم، ومن خلال الأمثلة

التي أورها ما يأتي:

- معنى (الملزوم) في هذا الأمثلة كـ (السـبب)، والـ (لازم) كـ (النتيجة) لذلك السبب. فقد جعل السكاكي في النص السابق لفظ (الغيث)، وهو المذكور في التعبير الظاهر (ملزوماً)، ويُراد منه لازمـه، الذي هو (النبات)، ومعلوم أنَّ الغيث سبب، والنبات نتيجة.

- وقولنا: أمطرت السـماء نباتاً، يتبين منه أنَّ اللفظ المذكور هو (النبات)، ويراد به (الغيث)، فهـو انتقال من الـ (لازم) مذكور، وهـو النبات، وهو (نتيجة للغيث)، إلى الـ (ملزوم) غير مذكور، وهو (الغيث، وهو السـبب الذي أنتج المطـر). إذن نفهم أيضاً أنّ الملزوم هو السـبب، وأنّ اللازم كالنتيجة المترتبة عليه.

- ومما نسـتخلصه أيضاً من نص السكاكي، أنَّ (المجاز) ليس على مستوىً واحد في انتقـال الملازمات، فمنه ما يُذكر فيه الملزوم، ويـراد لازمه، ومنه ما يُذكر اللازم ويراد ملزومه.

- أمـا الكناية فقد حددها بالانتقـال من اللازم إلى الملـزوم، بمعنى: أن يكون الظاهر في التعبير هو اللازم، ويراد منه ملزومه، وقد ضرب لذلك مثلاً بقولهم (طويـل النجاد)، فطول النجاد يراد منه طول القامة، فهو لازم لطول القامة، بمعنـى: إنَّ طول القامة (الملزوم) وبذلك يكون هو السـبب، وطول النجاد كالنتيجة لذلك السبب، (وإن كان اعتقاداً).

- لو تأملنا قول السـكاكي: «ولا يخفى إنَّ طريـق الانتقال من الملزوم إلى اللازم طريق واضح بنفسـه، ووضوح طريق الانتقال من اللازم إلى الملزوم، إنما هو بالغير، وهو العلم بكون اللازم مساوياً للملزوم، أو أخص منه؛ فلا عتب في

تأخير الكناية» (السكاكي، 2000: 439)، فهل نستطيع أنْ نقرر أنَّ الانتقال بين اللازم والملزوم يستقيم في كل الكنايات والمجازات؟

الجواب عن هذا التساؤل سيأتي تباعاً في البحث.

ــ ولعلَّ ما يقتضي أن نشير إليه في نص السكاكي هو قوله: «فلا علينا أن نتخذهما أصلين، فيصحَّ أن يعود هذا القول على قول سابق له وهو: « وفضل ترجيح المجاز على الحقيقة، والكناية على التصريح، إذا انتهينا إليه، يطلعك على كيفية انخراطه في سلكه.. والمطلوب بهذا التكلف هو الضبط فاعلم» (السكاكي، 2000: 438)، فيفهم من عبارة: لاينبغي أن نتخذهما أصلين، أنّه لا يريد أن يتخذ ترجيح المجاز على الحقيقة، ولا ترجيح الكناية على التصريح أصلين في كل كلام؛ لأنَّ ثمة أقوال يكون فيها التصريح أنجع من التلويح والتضمين، وهو ما يتوافق مع تعريف البلاغة بأنّه مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

كما يمكن أن نفهم من استدراكه الأخير، إنّ فيه تنبيها إلى أنّ ليس كل مجاز وكل كناية، يستوي فيها الانتقال في اللزوم على هذين الأصلين فقط، فربما يكون هناك انتقال عكسي.

ثانيا: اللزوم في الكناية

تعريف الكناية

لعلَّ من أهم تعريفات الكناية، التعريف الذي أورده عبد القاهر الجرجاني بقوله: «أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلايذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود، فيومئ به إليه، ويجعله دليلاً عليه، مثال ذلك قولهم: هو طويل النجاد» (الجرجاني، 1992: 66).

وقبل أن نستعرض حيثيات الكناية من خلال علاقات اللزوم، ينبغي أن نشير إلى أنه كل ما وردت الكناية لازمها أمران:

1 – الإقرار بأنَّ التعبير الظاهر في الكناية هو تعبير حقيقي، وهذا متضمن في قول عبد القاهر: (اللفظ الموضوع له في اللغة).

2 – ترديد مثال: (طويل النجاد)، بوصفه كنايةً عن طول الشخص (مطلقاً)، من دون الالتفات إلى السياق الذي وردت فيه هذه العبارة، وقصد المتكلم.

اللزوم

لابد من الإشـــارة الى أن الخوض في مســـألة اللزوم، هي مـــن مخرجات مفتاح الســـكاكي، فالبلاغيون قبل عبد القاهر لم يقصروا «العلاقـــة بين المكنى به والمكنى عنـــه على اللزوم... ولم يكن حديثهم مبنياً على أســـاس منطقي أو تعريف نظري كما فعل السكاكي وأتباعه» (البحيري، 2016: 156)، وعلى رأسهم القزويني الذي أفرد مبحثاً للزوم، وتابعه في ذلك شراح التلخيص، ومنهم السبكي، الذي أشار السبكي الى أن المـــراد باللازم: (العارض)، والملزوم: (المعـــروض)، أو: اللازم هو (التابع)، والملزوم، (المتبوع)، وقد بيَّنا فيما ســـبق أنَّنا يمكن أن نتصور الملزوم كـ (الســـبب)، و (اللازم)، كـ (النتيجة)، وقد اســـتندنا في تصوِّرنا إلى تصور الســـبكي، فكل هذه التصورات ربما تدور في فلك واحد.

وعلى ضوء ذلك شرح السبكي عملية الانتقال الحاصلة بين الطرفين، سواء أكان في الكنايـــة أو في المجاز، انطلاقاً من تعريف القزويني: «لفظ أريد بها لازم معناه مع جواز إرادته معه؛ فظهر أنها تخالـــف المجاز من جهة إرادة المعنى الحقيقي للفظ، مع إرادة لازمـــه. وفرق بأنّ الانتقال فيها من اللازم وفيه من الملزوم، وردَّ بأن اللازم ما لم يكن ملزوماً لم ينتقل منه؛ وحينئذ يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم» (السبكي،

2001: 3/ 143). فهو يوافق قول القزويني بأن يكون الانتقال من اللازم الى الملزوم، وبالعكس حالها حال المجاز؛ خلافاً للسكاكي، الذي يرى أن الانتقال فيها يكون من اللازم الى الملزوم، والانتقال في المجاز من الملزوم الى اللازم أبدًا، لكنَّ أضافة السبكي في مسألة اللزوم كانت الآتي:

لم يقصر اللزوم على المتكلم؛ بل جعله من جانب السامع أيضاً، وليس في الكناية انتقال الاستعمال، بل انتقال الذهن فقط.

- **جانب المتكلم**: الانتقال ابتداءً من الملزوم إلى اللازم.

فإذا أراد المتكلم إفادة معنى ما، انتقل ذهنه أولا إلى (لازمه)، فأخبر به لكي يفيد منه ملزومه، فـ (اللازم) عند المستمع، هو (ملزوم) ابتداءً عند المتكلم، فانتقال ذهن المتكلم هنا أولاً يكون من الملزوم الى اللازم، فإنّه إذا أراد إفادة الكرم مثلا انتقل ذهنه الى (لازمه) الذي هو كثرة الرماد، ثم عبّر بهذا اللازم لينتقل الى (ملزومه) الذي هو الكرم.

جانب السامع: الانتقال من اللازم إلى الملزوم.

إذا سمع المتلقي (كثرة الرماد)، وهو (لازم الكرم) انتقل ذهنه الى ملزومه الذي هو (الكرم) »، فالانتقال فيها بحسب المتكلم من الإخبار بالملزوم الى الاخبار باللازم، وبحسب السامع من فهم اللازم الى فهم الملزوم» (السبكي، 2001: 143). فالسامع يبدأ من حيث انتهى المتكلم، وبما أنَّ المتكلم انتهى باللازم، فالسامع يبدأ من اللازم لينتقل إلى الملزوم، فابتداءً يكون هناكَ معنىً متصور في ذهن القائل، ولكنه عبر عنه بشكل مختلف.

ولنصوِّر المسألة على النحو الآتي:

القائل كان في ذهنه صورة (الكــرم)، وهي الغاية التي يريدها من خلال إطلاق هذه الكناية، ولكنه عبر عن الكرم بـ(كثرة الرماد). إذن انتقل هنا من (ملزوم)، الذي هو (الكرم) إلى أحد لوازمه الذي هــو (كثرة الرماد)، وعندما وُلد هذا التعبير، فإنَّ الذهن هنا سيمر بانتقال عكسي، إذ إن كثرة الرماد هي التي سيكون الانتقال منها إلى المعنى المطلوب، وبما أنّ كثرة الرماد هي أحد لوازم الكرم وهي هنا لازم، فالانتقال هنا يكون من اللازم إلى الملــزوم. إذن الانتقال من اللازم إلى الملزوم أو العكس هو علاقة تبادلية عكسية بين المتكلم والسامع، ولكنَّ الذي استقرَّ عليه البحث البلاغي هو أنَّ الانتقال يكون من التعبير الظاهــر، إلى المعنى الملازم، وهنا يُنظر إن كان هذا التعبير لازماً يراد منه الملزوم أو ملزوماً يراد منه اللازم وهكذا.

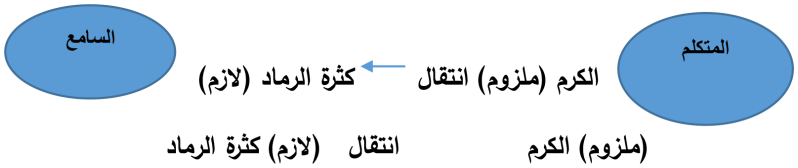

عائدية الكناية

مــن القضايا المُختلف فيها، هي عائدية الكنايــة للحقيقة أو للمجاز، وقد اقترن موضوع العائديــة بتعريفات الكناية، ولهــذا الموضوع تعلق كبــير بقضية اللزوم، ذاك أنَّ مبنــى الكناية يقوم على الانتقال مــن لازم إلى ملزوم، وهذان الركنان يكون أحدهما حقيقة والآخر مجازاً، وقد اســتقر فهم معظــم البلاغيين للكناية عند كونها (تعبــيراً حقيقياً)، يراد منه (معنى مجازي). والمــراد بالحقيقي هو أن يدل اللفظ على معنــاه في الظاهر، ومن ثم لا يراد منه هذا الظاهر؛ وإنــما يراد منه معنى آخر رديف لهذا المعنى، فهذا الثاني هــو المعنى المجازي؛ لأنّ الألفاظ لم تدل عليه دلالة مباشرة، ومــن هنا قيل: إنّ الكنايــة تنطوي على معنيين: حقيقي ومجــازي وهذا ما صرح به ابن الأثــير بقوله: «الكناية إذا وردت تجاذبها جانبــا حقيقة ومجاز، وجاز حملها على

الجانبين معا» (ابن الأثـــير، 1998: 2/ 171). وهي كذلك عند كثير من البلاغيين، ولاســـيما شراح التلخيص؛ فالحقيقة عندهم عبارة عن»وســـيلة يتوصل بها للمعنى المجـــازي، وبذا يكون الانتقال في الكناية من اللازم الى الملزوم... علماً بأنّه ليس ثمة مانع من إرادتهما معـــاً وبذا يكون الانتقال في الكناية من اللازم، غير المقصود، لذاته الى الملزوم، المقصود لذاته، وعلى هذا تكـــون الكناية جامعة لجانب الحقيقة وجانب المجاز» (الشيخ، 1999: 134).

وهكذا كان بحث الســـكاكي لها، ووافقـــه القزويني عـــلى تعريفها؛ فقد عرف السكاكي الكناية بأنّها: «ترك التصريح بذكر الشيء الى ذكر مايلزمه لينتقل من المذكور الى المتروك» (الســـكاكي، 2000: 512)، وتعريف القزويني موافق لهذا التعريف فقد عرَّفهـــا بـــ«لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه» (الســـبكي، 2001: 108)، وكذلك سايره في الفرق بينها وبين المجاز، من أنّ مبناها صالح لإرادة المعنى مع إرادة لازمه على عكس المجاز، الذي فيه مايمنع من إرادة اللفظ؛ غير أنّ القزويني خالف الســـكاكي في أنّ مبناها على الانتقال من اللازم الى الملـــزوم، ومبنى المجاز الانتقال مـــن الملزوم الى اللازم، فقد رأى القزويني بأنّ الـــلازم ما لم يكون ملزوماً، يمتنع أن ينتقل منه الى الملزوم، وعليه فاللزوم يكون من الطرفين دون المجاز (السبكي، 2001، ينظر: 16).

لكن لو تأمَّلنا مبنى الكناية، فهل نستطيع الإقرار بأنَّها من الحقيقة؟

الجواب: لابُدَّ أن يأتي بعد أن نستوفي فهم مدلولي الحقيقة والمجاز.

لنتأمـــل تعريف عبد القاهر للحقيقة والمجاز، وهـــو قوله: «كل كلمة أريد بها ما وقعت في وضع واضع وإن شـــئت قلت: في مواضعه وقوعاً لا يســـتند فيه إلى غيره فهي حقيقـــة... وأما المجاز، فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها،

لملاحظة بين الثاني والأول، فهي مجاز، وإن شئت قلت: كل كلمة جزت بها ما وقعت له في وضــع الواضع إلى ما لم توضع له، من غير أن تســتأنف فيها وضعاً، لملاحظة بين ما تجوز بهــا إليه، وبين أصلها الذي وضعت له في وضــع واضعها، فهي مجاز» (الجرجاني، 1991: 350–351).

فهل تعريف الحقيقة هذا يفي بمغزى التعبير الكنائي؟ فكما تقدَّم آنفاً من أنَّ المراد من الكناية هو معنى غير معنى التعبير الظاهر؟

وقد اختصر بعــض الباحثين المحدثين مفهوم الكناية بقولــه: «بأنْ تريد المعنى وتعبر عنه بغير لفظه» (عباس، 2008).

فما نفهمه من هذا القول ابتداء أنّ التعبير الحقيقي غير مقصود من الأســاس في الكنايــة، ومن هنا لا ينبغي أن نضع له اعتبــاراً في أذهاننا، كما لم نضع اعتباراً للفظة الأظفار في قول الشاعر (ديوان الهذليين، 1965، ينظر: 3):

وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفيت كلَّ تميمة لاتنفع

إلا من حيث كونها استعارة لتصور بطش المنية.

ولا لليد والزمام في الشمال، كما في قول الشاعر (الجرجاني، 1992، 67):

وغداة ريح قد كشفت وقرَّة إذ أصبحت بيد الشمال زمامها

إلا من حيث كونهما استعارتين لتصور تصرف الريح.

ولا للأفراس في قول زهير (الجرجاني، 1991، ينظر: 28):

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله وعري أفراسُ الصبا ورواحــــله

إلا من حيث كونها استعارة عن بلوغ غاية العمر.

فكما أنَّ هذه التعبيرات الاستعارية يُراد منها معانٍ غير معانيها الظاهرة، وكما أنَّ التعبيرات في المجاز، كقولنا: رعينا غيثاً، ونحن نريد نباتاً.

وقولنا: أمطرت السماء نباتاً، ونحن نريد بذلك الغيث، فكذلك التعبيرات الكنائية، فنحن لا نقصد بها المعنى الملازم للتعبير الحقيقي، ولكن نريد معنىً آخر، أقُرَّ بدخوله دائرة المجاز.

ولو عُدنا إلى تعريف الحقيقة الذي تقدم ذكره، فهل نرى أنَّ اللفظ الظاهر في (الكناية) وقع وقوعاً لا يستند فيه إلى غيره؟

الجواب: بالتأكيد لا.

لأنه لا يراد إلى ذاته، وإنما يراد المعنى الملازم له، ومن هنا يتساوى (لفظ الكناية الظاهر) مع لفظ استعارة (رأيت أسدا يخطب)، ونحن نعني به رجلاً، وقولنا في المجاز المرسل: رعينا الغيث، ونحن نقصد النبات، ولا عبرة هنا في القرينة المانعة التي تحوز عليها الاستعارة ولا التي يحوز عليها المجاز، فإنَّ هذه القرائن هي لتميز مبنى المجاز ومبنى الاستعارة عن مبنى الكناية، ولكن تبقى الغاية في الكناية هي المعنى المجازي لا الحقيقي كما هو شأن المجاز بنوعيه.

وبناء على الفهم السابق، لا معنى بعد ذلك لأن يقال: الكناية وسط بين الحقيقة والمجاز؛ لجواز إرادة المعنى الحقيقي والكنائي فيها، وأنَّ قولنا: فلان نقي الثوب، كناية عن طهارته واستقامته، (فضلاً عن) أن قد يكون مع ذلك نقي الملابس أيضا» (خفاجي، 1992، 156)، فهذا الاستدراك بـ (قد يكون مع ذلك نقي الملابس)، استدراك لامعنى له؛ لأن المتكلم كان قاصداً الإخبار عن الطهارة والاستقامة، ولا شيء آخر، ولا علاقة له بطهارة الملابس، ومن هنا فاللفظ الظاهر في هذه الكناية لا يختلف عن الأسد في لفظ الاستعارة ويراد به الرجل، وعن الغيث، ويراد به النبات.

فلو عُدنا إلى تأمل هذه الكناية في ضوء قضية اللزوم، فيمكن أن نتساءل عن أمرين:

- هل هناك ثمة التفات للمعنى الظاهر وهو نقاوة الثوب، أم أنَّ القضية تتعلق بالمعنى المجازي وهي طهارة القلب؟؟
- هل يمكن أنَّ نعدَّ (نقيَّ الثوب) لازماً لـ (طهارة القلب)؟ وربما كان هذا التساؤل أشدُّ التصاقاً بعائدية الكناية للحقيقة أو للمجاز، فالعلاقة بين اللازم والملزوم هي أهم المداخل التي تقطع بأنَّ الكناية مجاز.

وبناءً على تقرير علماء البلاغة بأنَّ الكناية حقيقة يُراد منها مجاز، ساير الباحثون المحدثون هذه النتيجة، فأشار بعضهم إلى أنَّ» استهداف اللازم لا يمنع من إرادة المعنى الأصلي، أي أن المعنى الحقيقي والمجازي مطروحان في السياق، وقابلان للقصدية، سواء أكانت علاقة اللزوم هنا عرفية أم عقلية» (عبد المطلب، 1997: 186).

لكن لو تأملنا هذا الفهم للكناية، بأنَّ استهداف اللازم لا يمنع من إرادة المعنى الأصلي وأنه قابلٌ للقصدية، فلا شكَّ في أنَّ أهم تساؤل يبرز لدينا هو:

ماذا يتبقى من الكناية، إن كان الغرض من الكلام هو إرادة المعنى الحقيقي قائماً، كإرادة المعنى المجازي؟

أما أن يكون المعنى الحقيقي مطروحاً في السياق فصحيح، ولكنه ليس إلى درجة أن يكون مراداً؛ لأنه إذا تحققت إرادة المتكلم للمعنى الحقيقي، وتحقق القصد فيه تنتفي الكناية من الأصل، ويكون التعبير حقيقياً بالمطلق، وليس الإقرار بأنه « إذا لم يتحقق هذا التجاوز، فإن المنتج الصياغي يظل في دائرة الحقيقة» (عبد المطلب، 1997: 137)، ذاك أنه إذا لم يتحقق تجاوز التعبير الحقيقي الظاهر على سطح المبنى الكنائي، تنتفي الكناية من الأساس.

إذن لا بد أن نثبت هنا فكرة، وهي: أن الكناية لا تتحقق إلا (بقصد) تجاوز

المعنى الظاهـــر إلى معنى آخر ملازم له، وعلى وفق هـــذا (القصد) يقال عنها كناية، وإلا فالتعبـــير حقيقي، وإذا تحققت هذه الفكـــرة، وكان القصد من التعبير هو كناية عن معنى آخـــر، فإن هذا التعبير الظاهر خرج في هـــذه اللحظة من دائرة (الحقيقة) ودخل دائرة (المجاز). وبناء عليه، يكون التعبير الكنائي هو تعبير (مجازي) بامتياز، ويكون مفهوم اللزوم، هو العامل الأساس في جعل الكناية من المجاز، ذاك أنه ينقل الذهن مـــن معنى اللفظ الظاهر إلى معنى آخر لايدل عليـــه ذلك اللفظ. أما التعبير الحقيقي فلا يقوم على هذه الملازمات؛ لأنَّ معناه قائم فيه، ولا يحتاج إلى عملية انتقال بالملازمـــات. ولهذا عدَّ بعضُ البلاغيين القدماء الكناية من المجاز، وأدخل كثيراً من المجازات تحت مسمى الكناية.

الوهم في تصور بعض علاقات اللزوم

بيَّنـــا فيما ســـبق أنّ عبد القاهر الجرجـــاني، بعد أن عرَّف الكنايـــة تناول مجموعة من الأمثلة، ومنهـــا مثال: (طويل النجاد)، فقال: « طويـــل النجاد، يريدون طويل القامـــة... فقد أرادوا من هذا كله، كما ترى، معنى ثـــم لم يذكروه بلفظه الخاص به، ولكنهم توصلوا إليه بذكر معنى آخر من شأنه أن يردفه في الوجود،... أفلا ترى أن القامة إذا طالت طال النجاد» (الجرجاني، 1992: 66). ثمَّ ورد هذا المثال عند غالبية البلاغيين، مما لا حاجة إلى إعادته.

وقد بيَّنا كذلك أنَّ ما توصلنا إليه من تصور اللزوم هو أنَّ (الملزوم) أشبه بالسبب، و (اللازم) أشـــبه بما ينتج عن ذلك الســـبب، فيمكن أن نعده نتيجة، وبناء على هذا التصور يمكن أن نقيس اللزوم في أمثلة الكناية. وعند استقراء تلك الأمثلة استوقفنا مثال: (طويل النجاد)، وقد عدَّه البلاغيون القدماء كناية عن الطول، وقد شـــايعهم المحدثـــون في ذلك فنقلوا عنهم من دون تأمل مـــدى انطباق هذه الكناية على المعنى الذي استنتجوه.

ولا بُدَّ أن ننبه ابتداءً أنَّ أصل المثال مأخوذ من سـياق قصيدة للخنساء، ثم جُعل فيما بعد كناية عن الطول مطلقاً.

إنَّ عبارة (طويل النجاد) وردت في سياق أبيات للخنساء تُرثي بها أخاها صخراً، إذ تقول (طماس، 2004: 31):

أعيني جودا ولا تجمدا إلا تبكيان لصخر الندى

ألا تبكيان الجريء الجميل ألا تبكيان (الفتى السيدا)

طويل النجاد، رفيع العماد (ساد عشيرته أمردا)

يكلِّفهُ القوم ما عالهم (وإن كان أصغرهم مولدا)

ولنركز على عبارات الخنساء:

– (الفتى السيدا) و (ساد عشـيرته أمردا) و (أصغرهم مولدا). ومعلوم معنى: الفتى، ومعنى أصغرهم، ومعنى أمردا.

وقد أسهب الباحثون في شرح هذا المعنى، فقال: « فالخنساء في هذا البيت تصف أخاهـا صخراً بثلاث صفات هي: أنه طويل النجاد، رفيع العماد، كثير الرماد. وهي بهذه الصفات تريد أن تدل على أن أخاها شجاع، عظيم في قومه، كريم... لأنه يلزم من طول حمالة السـيف طول صاحبه، ويلزم من طول الجسـم الشجاعة» (عتيق، 1985: 1/ 214). فهذا القول لم يخرج على أقوال السـابقين بأنَّ (طول النجاد) دليل على طول القامة، ولكن هل يُعقل أنَّ شـاعرة مثل الخنساء تعُدُّ الطول الجسماني من الصفات الحميدة، وأنَّها أرادت أن تُعبِّر عن هذا الطول بقولها (طويل النجاد)، وهي الشـاعرة التي تنقل الروايات أنَّ النابغة قال لها: لولا أن سبقكِ أبو بصير لقلتُ إنك أشـعر الإنس والجن (ابن قتيبة، 1966، ينظر: 344)؛ إذ ليس ثمَّة ابتداع بالتعبير عن الطول بـ طول النجاة؛ لأنَّه ليس من دليل على أنَّ طول الجسم هو فضيلة للشخص،

وقــد أوردت الروايات أنَّ العــرب لم تكن تتفاخر بالصفات الجســمانية، بل كانت تتفاخر بالأصغرين؛ القلب زاللسان، وقد أوردت الروايات حوار النعمان المنذر بن ماء السماء وضمرة بن ضمرة، حيث استصغر شكله فقال ضمرة: «أبيت اللعن، إن الرجال لاتقاس بالقفزان، ولاتوزن بالميزان، وليست بمسوك يستقى بها، وإنما المرء بأصغريه: بقلبه ولسانه، إن صال صال بجنان، وإن قال قال ببيان» (الجاحظ، 1948: 1/ 171).

أو بعدَ هذا يمكن أن نعتقد بأنَّ الخنساء أرادت أن تصف الطول الجسماني لأخيها.

وقبل أن نبيَّن مغزى (طويل النجاد) عند الخنســاء نرجع إلى قضية اللزوم لنرى مدى انطباقها على العبارة في سياق القصيدة.

إنَّ ما أقــرَّه البلاغيون هو أن طول النجاد دليل على طــول القامة، ولنأخذ بنظر الاعتبار تصوُّر النتيجة والسبب، فعلى وفق ما تقدَّم في شرح الملازمات، يكون طول النجاد هو نتيجة، وطول القامة هو الســبب، فالانتقال هنا بحسب تصورهم يكون مــن المذكور (طويل النجاد) الذي هو (لازم طول القامــة اعتقاداً) إلى الملزوم وهو طــول القامة؛ لأنهم قالوا لم يجعل النجاد طويلاً إلا لطــول القامة. إذن الانتقال هنا من اللازم المذكور طول النجاد إلى الملــزوم غير المذكور وهو (طول القامة). ولكن لو تأملنا ســياق هذه العبارة وهي القصيدة التي وردت فيها، فهل نراها تتطابق مع هذه الملازمات؟

– أرادت الشــاعرة التعبير بـ(طويل النجاد) بأنه صغير الجســم، وصغر الجسم دلالة على صغر العمر، لتصل بذلك إلى إثبات دعواها، بأنه تســيد قومه وهو صغير العمــر، وما يدل على صغر عمره، هو صغر حجمــه، بدلالة (طول النجاد)، فهو لم يبلغ المرحلة الجسمانية التي تجعله موازياً لطول النجاد.

إذن طول النجاد هنا ليس دلالة على الطول، وإنما صغر العمر، وصغر العمر مع

تسيُّده القوم دلالة على علوِّ شأنه وتميزه وتفرده عن الآخرين.

ويمكن أن نتمثل اللزوم في هذه العبارة بما يأتي:

- إنَّ العلاقة اللزومية بين طول النجاد وطول القامة علاقة اعتقاد لا علاقة عقلية، فليست هي كالأمام والخلف أو الأب والابن أو السقف والحائط. إذن لنتصور هنا يكون يكون الانتقال؟
- طول النجاد دلَّ على صغر حجم الجسم. ونفهم أنه (ليس في هذا التعبيرعلاقة لزوم).

ولكن لو افترضنا أنَّها أضمرت صغر الحجم، فاللزوم يكون كالآتي:

- صغر الحجم (بدلالة دول النجاد) دليل على صغر العمر. (هنا علاقة لزوم)؛ إذ تكمن علاقة اللزوم في أن صغر حجم الجسم، مع قرائن (الفتى والأمرد)، يدلُّ على صغر العمر.
- إذن صغر حجم الجسم هنا (لازم صغر العمر)، والعمر (ملزوم)، والكناية هنا هي انتقال من لازم (صغر حجم الجسم)، وهو (مضمر) بدلالة (طول النجاد)، إلى (ملزوم، وهو صغر حجم الجسم العمر)، فالملزوم المراد إذن: صغر العمر، وليس طول الجسم، فالانتقال هنا أيضاً من لازم إلى ملزوم.

وقد عددنا العمر (ملزوماً)؛ لأنَّ مراحل العمر هي التي تستتبعها مراحل نمو الجسم، فالملزوم وكما بيَّنا سابقاً، كالسبب والنتيجة، فمرة يكون السبب مذكوراً ونريد به نتيجته، وهذا هو الانتقال من ملزوم إلى لازم، ومرة تكون النتيجة مذكورة ويراد سببها، وهذا هو الانتقال من لازم إلى ملزوم، ولكن لاتستوي كلُّ التعبيرات على هذا القياس، كما رأينا في مثال (طويل النجاد).

الانتقال في اللزوم عبر الوسائط

إنَّ أهم ما تبين في المثال السابق هو أنَّ التعبيرات الكنائية لاتستوي جميعها في قضية الانتقال من لازم إلى ملزوم، وقبل ذلك بيَّنا أنَّ السكاكي كان لَمَّح إلى عدم اتخاذ الانتقال في ملازمات والمجاز والكناية أصلين لكل أنواع التعبير، وهكذا لو تفحصنا الأمثلة، فسنجد أنَّها ليست بالضرورة تقوم على الانتقال بين الملازمات على وفق هذا المقياس الصارم. ولنقف فيما يأتي على مثال طريف تناوله الأثير، وهي قول المنخَّل:

و لقد دخلت على الفتا ة الخدر في اليوم المطير

(ابن الأثير، 1958، ينظر: 22–23).

فلو تأمَّلنا المثال على وفق مقياس اللزوم، فسينبثق لدينا التساؤل الآتي:

ما اللزوم في عبارة اليوم المطير، وهل هي ملزوم أم لازم؟؟ لأننا لا يمكن أن نعتقد بأنَّ الشاعر أراد الإخبار عن دخوله خدر الفتاة في يوم مطير، فالتعبير بهذا المستوى الصفري لايُعدُّ من الشعر، ومن ثمَّ فلا بُدَّ أنْ يكون هذا التعبير جسراً للوصول إلى معنىً آخر أكثر ثراء، فإن كان كذلك، فهو إذن كناية. ولكي لا نطيل في التمهيد للوصولإلى المغزى، نذهب إلى رأي ابن الأثير، الذي جعل هذا التعبير من الكنايات اللطيفة؛ إذ رفض أن يكون المقصود باليوم المطير، هو اقتران دخوله على صاحبته بيوم ماطر، وإنما ذهب إلى أنه كما يمنع اليوم المطير الناس من السفر والنقلة، فإنه أراد أن يصور جرأته بهذا القول، وهو يوحي إلى أنه دخل على الفتاة و زوجها حاضر في البيت (عباس، 1986، ينظر: 596).

ولو عُدنا إلى قضية اللزوم في هذا الكناية فلابُدَّ من أن نتساءل عن العلاقة اللزومية بين طرفي التعبيرالظاهر، وما يراد من هذا الظاهر، من المعنى الملازم، فما علاقة دخول بيت الفتاة في اليوم المطير بالشجاعة؟؟

إنَّ مـــا نجده في قضية اللزوم هو عدم إمكانيـــة الانتقال مباشرة من (دخول بيت الفتاة في اليوم المطير) إلى معنى (الشجاعة)؛ بل لابد من أن نتصور الآتي:

ينتقل من (اليوم المطير – ملزوم) إلى لازمـــه (عدم خروج أهل الفتاة لازم)، ثم ينتقل من دخول الشـــاعر بيت الفتاة بوجود الأهل إلى الشجاعة، فالشجاعة هنا هي الملزوم الأول، وقد انتقُل إليه بلازم دخول بيت الفتاة في اليوم المطير. فلاشكَّ في أن الشجاعة هي التي أنتجت هذا الفعل (الدخول)، وهذا الفعل المذكور هو من لوازم الشجاعة. إذن الانتقال هنا من (لازم) الدخول إلى (ملزوم) الشجاعة:

بشرط عدم خروج الزوج (لازم) = (ملزوم)

وعليه لايستقيم قياس الانتقال من لازم إلى ملزوم مطلقاً، ففي بعض التعبيرات يُحتاج إلى افتراض ملازمات أخـــرى كي يُتوصل إلى المغزى الكنائي، وإلا لن يكون ثمة معنىً للتعبير.

ولابُدَّ من أن نشير إلى أن ثمة كناية لطيفة أخرى في قصيدة المنخل، وهي قوله:

وأحبها وتحبني ويحب ناقتها بعيري

فهذه الكناية جاءت تعضيداً لتلك الكناية التي دلت على منتهى الشجاعة والجرأة؛ ذاك أنَّ الشاعر أراد:

- أنــه لم يزرها مرة واحدة؛ بل كانت زياراته لها متكررة، حيث أن كثرة الزيارات أحدثت ألفة بين البعير والناقة.

- طول مــدة الزيارة؛ فلو كانت الزيارة قصيرة لما حدثــت هذه الألفة بين الناقة والبعير.

- إن التركيــز على تكــرار الزيارات وطولها فيه دلالة عــلى تعضيد صورة جرأة وشجاعة الشاعر.

واللزوم في هذه العبارة يكون:

- الانتقال من اللازم (إلفة البعير والناقة)، بدلة (يحب ناقتها بعيري)، إلى الملزوم (تعدد الزيارات وطولها).

- الانتقال من الملزوم، الذي أصبح لازماً (تعدد الزيارات وطولها)، إلى (ملزوم) الجرأة والشجاعة.

النتائج

توصل بحثنا الموسوم بـ اللزوم في الكناية وأثره في المعنى الكنائي وعائدية الكناية إلى نتائج عديدة، ومن النتائج التي قــد تمثِّلُ مثاراً لبحوثٍ أخرى تندرج في مشروع إعادة قراءة البلاغة العربية من مناظير ما يأتي:

- توصــل البحث إلى أنَّ ليس ثمــة قاعدة ثابتة تقضي بأن المجــاز ينتقل فيه من الملــزوم إلى اللازم، وفي الكناية ينتقل من الــلازم إلى الملزوم، كما أقرته كتب البلاغة؛ فهنــاك مجازات يكون الانتقال فيها الانتقــال من اللازم إلى الملزوم وهناك كنايات ينتقل فيها من الملزوم إلى اللازم.

- أشار البحث إلى أن النظر في قضية اللزوم في الكناية ينبغي أن يكون من جانبي

المتكلم والسامع، فانتقال الملازمات في ذهن السامع يبدأ من حيث انتهى عند المتكلم.

- أشـــار البحث إلى عدم دقة تقرير البلاغيين بعدِّ الكناية من الحقيقة مطلقاً، ونبه إلى أن مغزى الكناية وغايتها هو المجاز الناشئ عن التعبير الظاهر، وليس ثمة شـــأن للكلام الظاهر؛ لأنه ليس هو المطلوب، بل المطلوب المعنى الملازم له، وعلى هذا التوصيف لايختلف مغزى الكناية عن مغزى الاستعارة، ولا المجاز بنوعيه، فكل هذه الأبنية يراد منها المعنى الآخر الملازم للمعنى الظاهر، ومن ثم تكون الكناية منخرطة في المجاز.

- بـــين البحث بعض الأوهام التي وقع فيها البلاغيـــون في تحديد بعض الأمثلة على وفق ما وضعوه للكناية من مقياس الانتقال من اللازم إلى الملزوم، وكان أهم تلك الأمثلة، مثال (طويل النجاد)، فقد توصل البحث إلى أنَّه ليس كناية عن الطول؛ بل كناية عن علو الشـــأن، بدلالة صغر العمر، الدال عليه صغر الحجم، انطلاقاً من تعبير طويل النجاد.

- توصَّل البحث إلى فكـــرةُ فادها أن أقرب المفاهيم لـ مفهومي اللازم والملزوم، هما الســـبب والنتيجة، وذلك من خلال اســـتقراء واســـتقصاء الأمثلة التي أوردتها كتب البلاغة.

- أشـــار البحث إلى أن بعض الكنايات لا تنتقل فيها الملازمات مباشرة؛ بل عن طريق وســـائط، وفي هذا النوع لابدَّ من أن يصار إلى إضمار بعض الملازمات ليتم الانتقال ذهنياً إلى المعنى الكنائي.

المصادر والمراجع

- ابن الأثير. ضياء الدين. **الاستدراك في الرد على رسالة ابن الدهان**. تحقيق الأستاذ حفني شرف. القاهرة 1958م.
- ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري المتوفى سنة 637هـ. **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**. حققه وعلق عليه: الشيخ كامل محمد محمد عويضة. منشورات دار الكتب العلمية. بيروت لبنان. ط11419هـ 1998م.
- ابن قتيبة. **الشعر والشعراء**. تحقيق: أحمد محمد شاكر. القاهرة. ط2. 1966م.
- ابن منظور، الإفريقي المصري. **لسان العرب**. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. بيروت لبنان. ط1. 1426هـ 2005م.
- البحيري، د. أسامة محمد. **تراثنا البلاغي والمناهج الحداثية دراسة مقارنة**. الهيئة المصرية العمة للكتاب. سلسلة دراسات أدبية 2016م.
- الجاحظ. **البيان والتبيين**. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. القاهرة. 1948م.
- الجرجاني، الشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد النحوي المتوفى 471هـ أو 474هـ. **أسرار البلاغة**. قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر. دار المدني بجدة. ط1. 1412هـ 1991م.
- الجرجاني، الشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد النحوي المتوفى 471هـ أو 474هـ. **دلائل الإعجاز**: قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر. دار المدني بجدة. ط3. 1413هـ 1992م.
- الجوهري، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين. بيروت. 1407هـ. 1987م.
- خفاجي، شرف، د. محمد عبد المنعم. د. عبد العزيز. **البلاغة العربية بين التقليد والتجديد**. دار الجيل بيروت. ط1. 1412هـ 1992م.
- **ديوان الهذليين**. دار الكتب المصرية. القاهرة. 1965م.
- زايد، د. علي عشري. **البلاغة العربية. تاريخها. مصادرها. مناهجها**. مكتبة الآداب. ط9. 2015م.

- السبكي، بهاء الدين أبي حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي المتوفى سنة 773هـ. **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**: تحقيق: د. خليل ابراهيم خليل. منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية. بيروت لبنان. ط1. 1422هـ 2001م.

- السكاكي، أبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي المتوفى سنة 626هـ. **مفتاح العلوم**. حققه وقدم له وفهرسه: د. عبد الحميد هنداوي. منشورات: محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية. بيروت – لبنان. ط1. 1420هـ 2000م.

- **شرح الكلنبوي في علم المنطق على متن إيساغوجي**. تحقيق جاد الله بسام. دار النور المبين. عمان الأردن. 2016م.

- الشيخ، د. عبد الواحد حسن. **العَلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي دراسة تطبيقية**: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ط1. 1419هـ 1999م.

- طبانة، د. بدوي. **البيان العربي دراسة في تطور الفكرة البلاغية عند العرب. ومناهجها ومصادرها الكبرى**. مكتبة الأنجلو المصرية.

- طماس، حمدو. **ديوان الخنساء**. دار المعرفة. بيروت لبنان. ط2. 2004م.

- عباس، د. فضل حسن. **البلاغة. فنونها وأفنانها**. دار النفائس. للنشر والتوزيع. الأردن. 2008م

- عباس، د.أحسان. **تاريخ النقد الأدبي عند العرب**. دار الشروق. عمان –الأردن 1986م.

- عبد المطلب، د. محمد. **البلاغة العربية**. قراءة أخرى. مكتبة لبنان ناشرون. ط1. 1997م.

- عتيق، د.عبد العزيز. **علم البيان**. دار النهضة العربية. بيروت. 1985م.

- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني. **الكليات**. معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. تحقيق: عدنان درويش. مؤسسة الرسالة. بيروت 1419– 1998م.